رئيس مجلس الإدارة : أحمد جلال - رئيس التحرير : محمد البهنساوي

أخبار مصر

قضية ورأي
الريف.. المعضلة والحل

د.حمدى هاشم

2016-09-08 01:34

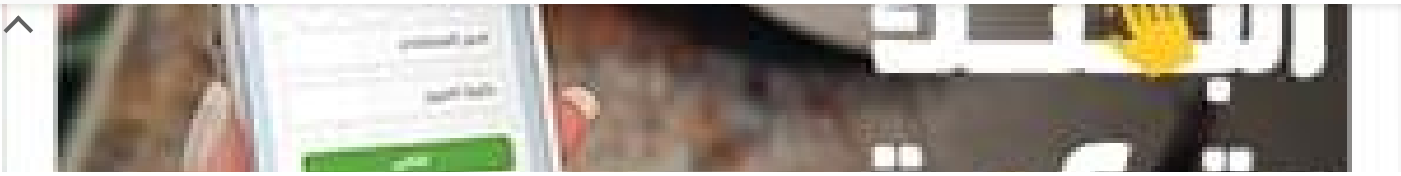

مشاركة

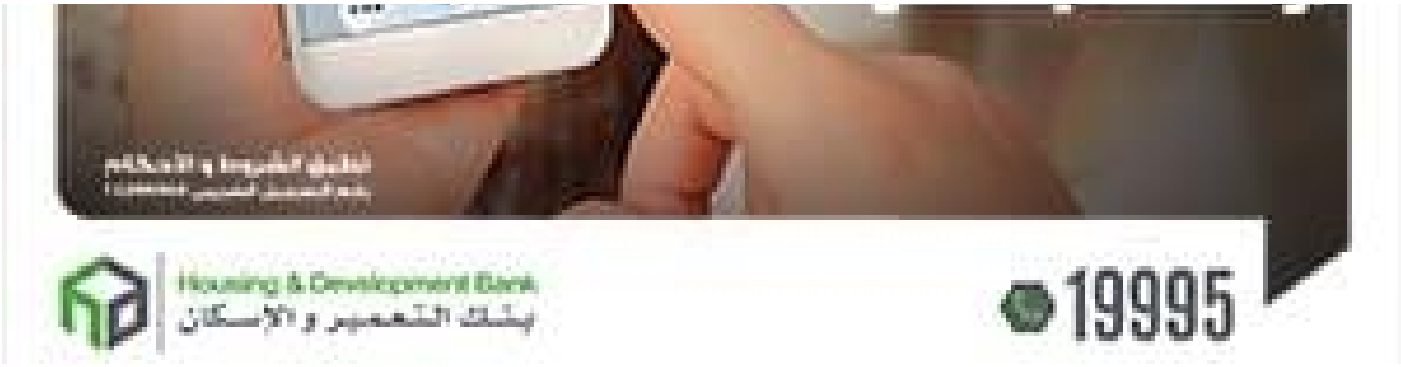

تواجه المدن في دول العالم الثالث الكثير من المشكلات وقضايا النمو الحضري غير المخطط والتي تنعكس وتؤثر بجلاء في نوعية البيئات الجغرافية مع تعدد آثارها البيئية، وذلك خلال مرحلة النمو العمراني السريع في ظل تعثر جهود التنمية المحلية وغياب البعد القومي في التخطيط الإقليمي، نتيجة لتزايد الضغط السكاني عليها وتأجيل الاستثمار في التخطيط للمستقبل، وذلك لانشغال الحكومات في مواجهة التحديات والعقبات التي تؤخر مسيرتها نحو التقدم ولاسيما فيما يخص رفع المعدلات المالية للنمو الاقتصادي.

وتتطلب العدالة المكانية لحيز الدولة توفيرالتمويل المالي ـ الاقتصادي في إطار استراتيجية التنمية المتوازنة والمستمرة، حيث تعاني المدن المصرية من ظاهرة الامتدادات العشوائية منذ منتصف القرن العشرين، والتي تفاقمت مع مرحلة الانفتاح الاقتصادي غير المخطط،تلك المرحلة السياسية بالغة الأثر على نتائج التنمية البشرية في مصر، بو

ذلك الشريط الضيق بعمرانه وسكانه، مع حركة النهر من الجنوب إلي الشمال، وسط طغيان وغلبة الصحراء القاحلة التي لا تحض السكان علي الخروج إليها للتعمير والاستقرار، فقد استقر المصري القديم في القري والمدن بين اقتصاد خصوبة التربة ومستوي ماء النهر، حتي صار الفلاح المصري مزروعاً في التربة وسط زراعاته، يخاف بشدة من قسوة

مشاركة

الأمر يقتضي المعاملة بالمثل لكافة الأقاليم في الدولة.

ويلزم ذلك مشروع قومي للتنمية المحلية يقوم علي توفير استثمارات رفع الكفاية الإنتاجية في الريف، من خلال مشروعات متوافقة مع اقتصاديات الأرض الزراعية، وذلك للارتفاع بدخل سكان الريف وتقوية قدرتهم الفعلية لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، علاوة علي ضرورة الارتقاء وكفاية المرافق والخدمات في الريف لتقليل الفوارق بينها وبين الحضر والحد من تيار الهجرة الريفية ـ وما يتلازم معها من مشكلات بيئية تعود علي الريف والحضر بخسائر اقتصادية فادحة ـ بل توظيفها مع الشرائح السكانية الأخري المهيئة لمشروع الانتشار السكاني خارج الوادي والدلتا إلي الصحراوات والسواحل المصرية، للحفاظ علي الأرض المنزرعة ونشر العدالة المكانية وحق الإنسان المصري في بيئة نظيفة.

وعليه لابد أن توفر له الدولة كافة الجوانب التشريعية والقانونية والمؤسسية والتمويلية مع تفعيل المشاركة المجتمعية.